دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإعلام العربي .. و تحديات العولمة : الإعلام الوطني اليمني الراهن و مستقبله في ظل عولمة الإعلام أنموذجاً
المصدر:	دفاتر السياسة والقانون
الناشر:	جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	هادي، محمد عبده
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يناير
الصفحات:	58 - 93
رقم MD:	85924
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, HumanIndex, EcoLink, EduSearch
مواضيع:	الإعلام ، وسائل الإعلام ، العالم العربي، اليمن، العولمة، الجوانب الاجتماعية، الجوانب الاقتصادية، الجوانب الثقافية، الجوانب السياسية، التكنولوجيا، التقدم العلمي، الهوية، الإعلام السياسي، الاسواق التجارية ، اقتصاد السوق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/85924

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بحث علمي

الإعلام العربي ... وتحديات العولمة

((الإعلام الوطني اليمني الراهن ومستقبله في ظل عولمة الإعلام))

" أنموذجاً "

الدكتور: محمد عبده هادي

أستاذ الإعلام المشارك

جامعة عدن

الجمهورية اليمنية

ترتبط وسائل الإعلام المختلفة في أي مجتمع من المجتمعات بيئيًا ووظيفيًا بالظواهر والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، وتعمل على ربط الفرد بقضايا مجتمعه، ومن هنا فالوسائل الإعلامية تسعى إلى تقديم مادة إعلامية بمضمون متنوع من المعلومات الثقافية القادرة على مخاطبة الناس واحتياجاتهم ومتطلباتهم ورغباتهم بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية والفكرية، وبطريقة تساعدهم على إدراك واستيعاب المرحلة والتحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

هذا يضع الإعلام العربي برمته والوطني خصوصًا أمام تحديات كبيرة في عصر عولمة الإعلام والمعلومات للتأثيرات الثقافية – الإعلامية الوافدة من خلال القنوات والفضائيات وعبر البث المباشر وتقنيات المعلومات الانترنت.

وتوزعت الورقة " **الإعلام العربي ... وتحديات العولمة** " على ثلاثة فصول، الفصل الأول العولمة وتجلياتها وتأثيراتها على الثقافة والهوية ويتضمن العولمة، تجليات العولمة، تحديات العولمة، العولمة والهوية، والعولمة وتأثيراتها على العالم العربي.

أما الفصل الثاني فيتناول : الإعلام المعاصر وتأثيراته ويتضمن مفهوم الإعلام الحديث، الإعلام السياسي وأثره في الحياة السياسية، والإعلام الدولي ووسائله الحديثة، والفصل الأخير : البث الدولي الإعلامي المباشر عبر الفضائيات وتحديات العالم العربي ويتضمن البث الثقافي – الإعلامي الوافد والمباشر عبر الفضائيات في مواجهة العالم العربي، والإعلام اليمني واقعه وتحدياته (**الإعلام اليمني الوطني " أنموذجاً "**).

ورأى الباحث أن من المناسب وضع الهوامش مع كل فصل من فصول الورقة، والمصادر والمراجع في نهاية الدراسة.

أهمية الورقة البحثية وأهدافها :

تنطلق أهمية الورقة البحثية من المرحلة الراهنة وتحديدًا مرحلة مواجهة التخلف والتبعية وتحديات العولمة من خلال دراسة المعطيات الإعلامية – المعلوماتية القائمة، دراسة دقيقة عميقة للعمل والمساعدة لإيجاد معالجات تهدف إلى تضييق الفجوة المعلوماتية بين الغرب والدول النامية، والأزمات المتفاقمة في القضايا السياسية والإعلامية. وبالارتكاز على أسس علمية للمقارنات والتحليل للمادة والخطاب الإعلامي الراهن، وكيف يمكننا توظيف القوة المعرفية لمواجهة تحديات العولمة بأبعادها وتجلياتها المختلفة وخصوصًا الثقافية.

منهج البحث :

أستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي المناسب لطبيعة الموضوع، والمنهج التجريدي للمفاهيم والمصطلحات للعولمة والإعلام الدولي الحديث باعتبارها أي (المفاهيم والمصطلحات) متغيراً ضمن عدة

متغيرات تخدم أغراض الدراسة " الحالية " واستعان الباحث بعدد من الدراسات والبحوث والمراجع والمصادر الحديثة ووجهات النظر المتعددة في الموضوع محل الدراسة.

حدود البحث :

تناول المفاهيم والمصطلحات حول العولمة وتجلياتها الثقافية – الإعلامية وتأثيراتها على العالم المستقبل (النامي) للبث الإعلامي الفضائي المباشر، والوافد من (الغرب) وتطور مجرى الدراسة في حدودها يرتبط بالعولمة وأثرها وحال العالم العربي وتحدياته، وتناول الإعلام اليمني (في الجمهورية اليمنية) بواقعه الحالي وتحدياته المستقبلية (أنموذجًا) للدراسة.

توطئة :

فرض التقدم التكنولوجي والعلمي حضارة قوامها الثورة الإليكترونية، التي كان لها تأثيرًا عميقًا في تغيير الخصائص العامة للمجتمع وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأضافت مزيدًا من المعرفة والقدرات الفردية.

وإزاء تلك الظروف والمستجدات أصبحت الحاجة ماسة إلى الدراسات والبحوث التي على أساسها يمكن توجيه وتخطيط العمل داخل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول، وخاصة في مجتمعاتنا العربية والذي يستدعي الأمر منا السرعة في ذلك.

والإعلام هو من أهم تلك النظم الاجتماعية إلتصاقا وتفاعلا مع الحياة والأنماط الاجتماعية المتعددة. فهو يؤثر في الإطار الاجتماعي والثقافي والمعرفي للمجتمع، وتقاس فاعلية العملية الإعلامية في أي مجتمع من خلال قدرته على تشكيل الرأي وتغيير الاتجاهات.

ومن هنا جاءت ضرورة المزيد من الدراسات بهدف تحليل البناء الاجتماعي والثقافي والفكري لتحديد وتفسير العلاقات الاجتماعية المتجددة التي يحدثها هذا التطور التكنولوجي " في ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الإعلام " وعواقب هذا التغيير في مجرى العلاقات الإنسانية للمجتمعات، ولتحديد موقف الإعلام الوطني في كل دولة، والأولويات القومية تجاه تلك المشكلات والتحديات الجديدة.

وبفعل تطور تكنولوجيا الإعلام والثقافة ووسائل الاتصال المتعددة لم يُعد الإعلام الوطني والقومي لأي بلد هو المرجح في تكوين فكر الفرد وثقافته في المجتمع، بل برزت اعتبارات أخرى تدخل في تكوينه وتشكيله الفكري والثقافي خارجة عن النطاق المحلي، بعد أن أصبحت المجتمعات الإنسانية أكثر تقاربًا وتأثرًا بعضها ببعض من خلال وسائل الاتصال المتطورة، فنتاجات الغرب الثقافية – الإعلامية أضحت تشكل جزءًا كبيرًا من المضمون الثقافي – الإعلامي، لدول العالم النامي ومنها الدول العربية، مما يضع هذه الدول أمام إشكاليات لمواجهة الثقافات الغربية الوافدة عبر القنوات والفضائيات التي تحمل معها أنماطًا وسلوكيات تتعارض والثقافات الوطنية القائمة لهذه المجتمعات، مما يتطلب من الدول المستهدفة المجابهة للحفاظ على

أنماطها الثقافية بتجهيزات تكنولوجية متطورة وكادر إعلامي متمرس ومستوعب للاحتياجات المجتمعية لإعداد مادة ومفهوم ثقافي وفكري متنوع متعدد وقوي.

كما أن الدول العربية ما زالت تفتقر إلى سياسات معلوماتية وإعلامية واضحة ومحدودة على مستوى (البلد الواحد) تعمل على تحديد الأهداف والأولويات والتنسيق بين القطاعات المختلفة، وتطرح البدائل الإستراتيجية لإقامة البنى التحتية، ولتنمية الموارد البشرية والمعلوماتية وإقامة الإطار التنظيمي والتشريعي لمؤسسات الإنتاج والخدمات في المجالات المختلفة للمعلومات والاتصالات.

ففي ظل عدم وجود سياسة معلوماتية وإعلامية واضحة على الصعيد الوطني والعربي يصبح الغياب الحالي لسياسة إعلامية ومعلوماتية على المستوى العربي آمرًا متوقعًا، ولهذا نلاحظ الفوضى في اقتناء نظم الاتصالات التي تعيق الربط بين البلدان العربية في مجرى تبادل المعلومات.

وفي هذه الورقة العلمية محور : " أهمية الإعلام الوطني في ظل عولمة الإعلام، تناولنا الإعلام العربي ... وتحديات العولمة، حيث تم تقسيم الورقة العلمية إلى ثلاثة فصول، أحتوى الفصل الأول بعنوان – العولمة وتجلياتها وتأثيراتها على الثقافات والهوية، تضمن خمسة تقسيمات ؛ العولمة، تجليات العولمة، تحديات العولمة، العولمة والهوية، والعولمة وتأثيراتها على العام العربي، أما الفصل الثاني فتناول الإعلام المعاصر وتأثيراته، حيث استعرض مفهوم الإعلام الحديث، الإعلام السياسي وأثره في الحياة السياسية، والإعلام الدولي ووسائله الحديثة، والفصل الثالث والأخير فتناول البث الدولي الإعلامي المباشر عبر الفضائيات – وتحديات العالم العربي، ناقش مشكلة البث الثقافي – الإعلامي الوافد عبر الفضائيات – في مواجهة العالم العربي مع وضع الاستخلاصات لهذا الجزء باعتباره يمثل عصب البحث ومشكلته والجزء الثاني منه تناول الإعلام اليمني واقعه وتحدياته (الإعلام الوطني اليمني أنموذجا) كحالة من نماذج الإعلام الوطني، تناول مشكلاته وتحدياته ووضع تصورًا ورؤية بالحلول والمعالجات ليتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الأول :

العولمة وتجلياتها وتأثيراتها على الثقافات والهوية :

شهد القرن العشرون أحداث درامية وهامة وتحولات كبيرة، وأهمها انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وتبلور مفهوم جديد أوسع واشمل يشير إلى أن الرأسمالية قد صعدت وتربعت على المسرح العالمي بغير منافس وهو الاتجاه الذي تطور من بعد على يد المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما صاحب

الكتاب الشهير " نهاية التاريخ " وكان يهدف هذا الاتجاه إلى صياغة وعي كوني جديد، ولكن فوكوياما عاد وتراجع عن هذه الفكرة.

وللتمعن العميق في الملامح الراهنة للنظام العالمي المتغير، نرى أننا بصدد معارك كبرى سياسية واقتصادية وثقافية وحتى أيديولوجية من الصعب في ظل المعطيات القائمة التنبؤ بنتائجها النهائية، لأن المسألة ستتوقف على العملية الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار العولمة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وعلى قدرة الشعوب في مواجهة هذا المشروع.

الكاتب والمفكر العربي السيد ياسين ومن خلال دراستين قدمهما " الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي " و " حوار الحضارات في عالم متغير "، استطاع أن يحدد ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث في الوقت الراهن وهما : " الثورة السياسية وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والثورة القيمية وتعني الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادة والثالثة، الثورة المعرفية وهي تتركز في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة " (1) .

يوضح في الدراستين أن البعد الأول وهو " العولمة " يمثل أبرز هذه الأبعاد، لأنه يشير إلى العملية التاريخية الكبرى التي تحفر مجراها بشدة في التاريخ الإنساني الراهن، وتؤثر تأثيرًا بالغ العمق في كل المجتمعات المعاصرة، المتقدمة والنامية على السواء.

1 – 1 : العولمة :

العولمة ليست عبارة عن مفهوم مجرد، فالعولمة في مضمونها عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية.

كما أنها كمصطلح ومفهوم أصبح من أكثر المفاهيم ترددًا في وسائل الإعلام وعلى ألسنة الزعماء والسياسيين والباحثين والمثقفين في مختلق بقاع العالم.

ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة هي :

1- **المنافسة بين القوى الكبرى.**
2- **الابتكار التكنولوجي.**
3- **انتشار عولمة الإنتاج والتبادل.**
4- **التحديث.**

السياسي " جيمس روزناو " أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين، وضع تعريف كامل للعولمة يلائم التنوع الكبير لهذه الظواهر المتعددة فهو يقيم مفهوم العولمة بالتالي :

" مفهوم العولمة يعني العلاقة بين مستويات متعددة ترتكز على التحليل للحالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأيدلوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج؛ تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، والسلع المستهلكة لمختلف الدول " (2) .

ويتضح أن منهج روزناو في وضع تعريف للعولمة يتمثل في ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية. ومن هنا تطرح التساؤلات، ما هي العوامل والظروف التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة ؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة ؟ وهل العولمة تهدف إلى زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات، وهل توحد العالم أم أنها تعمل على فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصطنعة، وهل العولمة تنطلق من مصدر واحد أم من مصادر متعددة ومتنوعة ومتداخلة ؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة ؟

خلال قراءتنا لعدد واسع من التعريفات المختلفة للعولمة، استطعنا أن نتواصل إلى أن " العولمة " في مراحلها الأولى ترتبط بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى كل الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول أما العملية الثالثة فترتبط بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والتجمعات والمؤسسات.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن عملية العولمة تواجه مقاومة، فهناك صراع بين العولمة والمحلية، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما المحلية تؤكد على الخطوط الفاصلة بين الحدود، والعولمة تعني توسيع الحدود، والمحلية تعني تعميق الحدود. وفي المجال الثقافي العولمة تعني انتقالا للأفكار والمبادئ، بينما المحلية قد تميل أحيانا إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ.

ومن هنا يمكن القول أن قبول مختلف جوانب العولمة، قد يختلف من بلد إلى آخر، فقد يقبل بلد معين العولمة الاقتصادية مثلا، بينما بلد آخر يرفض العولمة الاتصالية.

المفكر السوري أستاذ الفلسفة " صادق جلال العظم " في بحثه العلمي " ما هي العولمة " 1997م ، " أوضح أنها تعني (العولمة) وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها.

والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته تتم على مستوى سطح النمط ومظاهره " (3) ، وينتهي العظم بتعريف عام للعولمة بكونها " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ " (4) ، كما أن هناك محاولة للاقتصادي التونسي " الشاذلي العياري " نشرت في " نشرة المنتدى " التي يصدرها منتدى الفكر العربي في عمان بعنوان " الوطن العربي وظاهرة العولمة : الوهم والحقيقة " وهذه " المحاولة " من أنضج الكتابات العربية في التمييز بين أنماط العولمة المختلفة.

والعالم اليوم يشهد تدفق موجات العولمة، ومنها العولمة الاقتصادية والتي تتمثل أساسًا في الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول، ووحدة الأسواق المالية في العالم، والدور البارز الذي أصبحت تلعبه الشركات دولية النشاط، وما رافقها من تصاعد قوة المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والتي كانت خاتمة لجولات (الجات) التي امتدت عقودًا من السنيين.

والعولمة السياسية التي ظهرت وعلى وجه الخصوص بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية عصر الحرب الباردة، من أبرز أهدافها : الدعوة إلى الديموقراطية التي أصبحت أساسًا لشرعية أي نظام سياسي معاصر، والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وهذه العولمة السياسية أفرزت في سياق تطورها ظاهرة حق التدخل سواء لأسباب سياسية أم إنسانية. ولعل هذه القضايا تعد الأخطر لتجليات العولمة في مجال العلاقات الدولية.

والعولمة الثقافية تتمثل في محاولات صياغة ثقافة كونية تتضمن قيم ومعايير لتحكم مختلف حركات شعوب العالم. ولهذا يطرح السؤال المتكرر وخاصة في عالمنا العربي : هل الثقافة الكونية تهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المحلية ؟ وبناءً عليه عقدت عدة ندوات علمية عربية ناقشت هذا الموضوع من مختلف جوانبه وأبعاده، ومن هذه الندوات : ندوة العرب والعولمة التي عقدت في بيروت عام 1997م . كما أن المجلس الأعلى للثقافة في مصر عقد مؤتمرًا مكرسًا حول العولمة والهوية الثقافية وغيرها من الندوات والمؤتمرات التي تناولت العولمة وإشكاليات الثقافة والهوية وتحديات العولمة المعاصرة.

كما أن الملتقى العلمي الدولي حول " السياسة والإعلام : المتغيرات النظرية والمعطيات الاجتماعية " المنعقد في جمهورية الجزائر برعاية وإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وجامعة الجزائر ممثلة بكلية العلوم السياسية والإعلام في النصف الثاني من شهر ابريل 2008م ، ناقش عدد من البحوث والأوراق العلمية المحكمة بهدف الوصول إلى استخلاصات واستنتاجات علمية.
وفي كل الأحوال فإنه من الصعب حاليًا تعريف العولمة وتناول مضامينها بغير تحديد تجلياتها وأبعادها الواسعة.

1 – 2 : تجليات العولمة :

في مضمون تجليات العولمة تتكرر مشكلة أزمة الدولة القومية، وتأثير العولمة على مفهوم فكرة السيادة الوطنية، والمخاطر التي يمكن أن تنجم من خلال التنمية وحيدة البعد المرتكزة على الجانب الاقتصادي.

كما أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بمسألة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان، بسبب هيمنة القطبية الواحدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والاستخدام المنفعي والمكشوف لفكرة التدخل في شؤون الدول.

حقيقة هناك تجليات هامة، وهي " الثقافية " للعولمة مطروحة لصياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ومعاييرها، والهدف منها ضبط سلوك الدول من خلال سيادة نمط معين من الثقافة. وحال قيامها فإنها ستشكل عمليًا تهديدًا للخصوصيات الثقافية وهويات المجتمعات.

و " لعولمة الاتصال " أهمية بالغة، حيث تبرز أكثر ما تبرز من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقا من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة، والمؤكد أن (الانترنت) وانتشارها ستؤدي إلى أكبر ثورة معرفية عملاقة في تاريخ الإنسان.

إذًا نطرح السؤال التالي، ما هو موقف المجتمعات النامية، ومنها مجتمعاتنا العربية من العولمة وتجلياتها ؟ للمحاولة الإجابة عن السؤال فمن المفيد أولا أن نشير إلى ما ظهر على السطح من صراعات سياسية، اقتصادية وثقافية وأيديولوجية حول العولمة ليس على مستوى الوطن العربي فحسب، بل في كل بقاع العالم فهناك :

- اتجاهات رافضة للعولمة، وهذا الرفض ينطلق من الأوضاع الراهنة، بالنظر إلى حيثيات الواقع كما يقولون، وباعتقادنا أن الرفض المطلق للعولمة في ظل رياح التغيير التي تجتاح العالم، موقف غير موضوعي، ويسير خارج مسار التاريخ.
- اتجاهات تقبل بالعولمة بغير أي تحفظات، باعتبارها سمة العصر القادم، فالقبول المطلق أيضا دون النظر إلى بعض السلبيات الخطيرة الناجمة عن جوانب العولمة، يعتبر موقف مثالي وغير ناضج علميًا.
- اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، وهذه اتجاهات تدرك تماما، أن العولمة عملية تاريخية جارية، ولكن لا يعني ذلك التسليم الكلي بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل بوضوح إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمه في صورة جديدة، وهذا الاتجاه بارز في فرنسا بين أوساط الباحثين والمفكرين وأساتذة الجامعة والمثقفين والصحفيين وبعض رجال المال والأعمال والساسة، بغض النظر عن الموقف الرسمي الراهن للحكومة الفرنسية وخاصة بعد وصول الرئيس الفرنسي الحالي ساركوزي إلى قصر الاليزية.

أما في الوطن العربي فالمناقشات للاتجاهات المتعددة للعولمة لا تزال مستمرة ومتواصلة، حيث ظهرت مؤخرًا دراسات وأبحاث في المحافل العلمية والبحثية المختلفة في الوطن العربي، تتناول جوانب العولمة وأبعادها الثقافية والاتصالية والاقتصادية وتجلياتها وأبعادها ومضامينها.

إن جوهر الخلاف حول العولمة يدور في الأساس حول مشكلة الثقافة الكونية أو الخصوصية الكونية، وبحكم آلياتها الاقتصادية والتي تتمثل – كما قلنا – في الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول، ومذهبها حرية السوق، وتحرير التجارة من كافة القيود، والخصخصة، وتدعيم حرية رؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود وبغير حواجز، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. فالعولمة الاقتصادية تشترط الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، كما تركز على الفردية التي كانت منذ نشأة الرأسمالية هي القاعدة الذهبية التي وجهت سلوك البشر في المجتمعات الغربية.

وعلى الصعيد الثقافي – للتأكيد – تطمح العولمة إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني وبالفعل فقد برز على السطح اتجاه يعمل على صياغة نسق يسعى لأن يكون – الملزم – للتحكم بالقواعد الأخلاقية الكونية.

وهنا نلاحظ الثورة الاتصالية بما تتضمنه من القنوات الفضائية والبث المباشر للعالم، إلى جانب شبكة الانترنت تعمل على زيادة التفاعل الثقافي على المستوى العالمي. حيث يرى الباحثون أن تدفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتي أصلا من القلاع الرأسمالية وبكل قوتها وقدراتها التكنولوجية، وتصب في الدول النامية المستقبلة لهذه الرسائل الإعلامية – الثقافية بكل ما فيها من قيم ايجابية وسلبية، ولكن هذه الرسائل في جوهرها تحمل أهداف معينة تشكل في كثير من الأحيان أخطارا ثقافية تهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المستقبلية : " ولذلك يظهر الخلاف والصراع الفكري بين أنصار الخصوصية الثقافية المنفتحة، حيث نرى أنصار الاتجاه الأول يقفون موقفا متعصبا يركز على أصولهم الثقافية، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الخصوصية الثقافية التي يتمسكون بها، لها جوهر خالص لا يناله التغيير، وأنها تصلح كقاعدة حضارية مكتفية بذاتها عن فكرة الآخرين وثقافتهم.

أما أنصار اتجاه الخصوصية الثقافية المنفتحة لا يرون في الخصوصية الثقافية جوهرًا ثابتا، وإنما هي مجموعة من الخصائص والسمات تبلورت وتتبلور بفعل عدة عوامل في مراحل تاريخية معينة، ولكنها في تفاعلها المستمر مع الواقع تتجدد وباستمرار، ويؤكدون أن قدرة الخصوصية الثقافية تكمن في التفاعل الايجابي الخلاق مع متغيرات العصر وتطورات الزمن " (5) .

ونعتقد أن البعض من أنصار الاتجاه الداعي إلى الانغلاق بحجة المحافظة على الثقافة، إنما هم بذلك يحاولون المقاومة غير المباشرة للأفكار العالمية الجديدة والنقدية منها، والتي من شأنها أن تزعزع المواقع التقليدية لنخب سياسية حاكمة تخشى من عملية التجديد وتحتمي بالقديم حفاظا على مصالحها الطبقية والإيديولوجية أحيانا، أو لمكانتها المعنوية أو السياسية وغيرها.

1 – 3 : تحديات العولمة :

أهم هذه التحديات هي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) فالانترنت هي أحدث منجزات الثورة التكنولوجية والاتصالية في العالم اليوم. واستطاعت باعتبارها شبكة عالمية تربط بين شبكات الكمبيوتر، أن تضم في رحابها مستخدميها، فالذين يستخدمون الشبكة يخلقون في الواقع مجتمعا كونيا يقوم على أساس الاتصال. فالشبكة أصبحت بمثابة مجتمعا متكاملا له عاداته وتقاليده بل له لغته الخاصة. مما دفع ببعض الباحثين إلى القول إن الانترنت أصبحت التعبير الأمثل عن ثقافة ما بعد الحداثة.

فالانترنت أحدث ثورة في مجال الاتصالات الإنسانية، فالأول مرة يمكن لأي إنسان في أي بلد في العالم أن يتصل بأشخاص ينتمون إلى ثقافات متعددة، ولا تقف أمامه عقبة الحدود الجغرافية، أو اختلاف الزمن، أو اختلاف الثقافة وتعدد اللغات. يتم ذلك من خلال وسائط شتى، أهمها البريد الالكتروني وحلقات النقاش التي يشارك فيها آلاف الأشخاص والتي تدور حول موضوعات لا حدود لها.

إن الانترنت يمثل بداية ثورة اتصالية ومعرفية لا نستطيع تحديد آثارها على المجتمع الإنساني في الوقت الراهن والدراسات والبحوث ترى أن الانترنت ستؤثر على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها، مما يؤدي إلى خلق ثقافة إنسانية من نوع جديد، وهذا التطور سيسمح للإنسان بأن تكون رؤيته أكثر شمولا مما هو موجود اليوم.

قد ظهرت الانترنت في الستينيات القرن الماضي كبداية متواضعة وتطورت لتصبح اليوم شبكة عالمية في لحظة ثقافية تاريخية تتسم بما يمكن أن يطلق عليه سقوط (النماذج الأساسية القديمة) والصراع حول تأسيس نماذج جديدة، هو نموذج ما بعد الحداثة، وما بعد الحداثة تعني سقوط الأنساق الفكرية المغلقة. وهي الإيديولوجيات على اختلافها بحسب رأي " ليوتار " والتي كانت تنطلق من مسلمات فلسفية محددة وذلك على أساس أن ما بعد الحداثة يدعو إلى " الأنساق الفكرية المفتوحة " يهتم بالمجتمعات المحلية ويغير من طريقة صنع القرار، ويفتح الباب لمشاركات إنسانية أوسع.

وبرغم من أن الانترنت يفتح عصرًا جديدًا من التواصل الإنساني غير المسبوق، إلا أن تكاليف استخدام الانترنت في عالمنا العربي تمثل معضلة حقيقية على مستوى الأفراد في كل مجتمع، ومما يؤكد هذا أن أكثر من نصف الحاسبات الإلكترونية المرتبطة ببعضها في العالم توجد في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أنه في إفريقيا يوجد أقل من عشر دول مرتبطة مباشرة بالانترنت.

كما أن هناك مخاطر ظهور نخبوية إعلامية جديدة، حيث تستأثر جماعات مقتدرة معينة بالمعلومات، وتحرم منها مجموعات أخرى فقيرة.

وإذا كانت الوثائق المتاحة على شبكة الانترنت تصل الآن إلى ما يزيد عن ستة ملايين وثيقة، فكيف إذا أن نتصور موقف الدول الفقيرة والمتخلفة بالطبع فإنها تقف على هامش هذه الثورة من المعلومات وتأثير ذلك على التنمية البشرية بفعل (الفقر المعلوماتي). ونلاحظ أيضا أن اللغة المستخدمة والسائدة في الانترنت هي الإنجليزية، مما خلق وسيخلق صعوبات أمام مناطق الجنوب بفعل اللغة وبالتالي عدم الاستفادة القصوى من إمكانات الانترنت الهائلة.

ويشير بعض الباحثين أن الانترنت أداة من أدوات الهيمنة الثقافية الغربية، مما قد يعود بالمخاطر على نمو الثقافات المحلية ويؤثر على الخصوصية الثقافية. ويستدعي من الدول المستهدفة القيام بإنتاج برامج ثقافية أكثر حيوية لجذب جمهورها. ورغم جهود المجتمع العربي، وهو في الغالب لا يزال مجتمع تقليدي، إذا ما قورن بالمجتمعات الغربية في إحداث نقلات نوعية في مجال الاتصال ليلبي متطلبات الواقع، إلا أن كل هذه المجهودات متعثرة وغير قادرة على تحقيق الأثر المطلوب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى واقع النظم السياسية القائمة التقليدية الاستبدادية التي تسيطر على المسرح السياسي العربي.

" والحقيقة أن الشعوب العربية وأنظمتها السياسية الحالية تجعل منها شعوبا غير قادرة في التعبير عن مصالحها وآرائها واتجاهاتها بحرية، فأنها في الواقع مقيدة ومكبلة، وحتى الأنظمة العربية التي تدعي ممارستها للديمقراطية " (6) .

فالمجتمع العربي شهد في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي نهضة ليبرالية سياسية وثقافية، حيث تم إنجاز الكثير من الأعمال الفكرية والإبداعية الرائدة التي شكلت العقل العربي الحديث، إلا أن هذه الجهود قد انتكست في العقود الأخيرة نتيجة سيطرة القوى التقليدية (المحافظة) على مقاليد البلاد العربية وشيوع أفكار لتيارات مناهضة للتحديث، كل ذلك تسبب في إعاقة عملية التغيير والتحديث في المجتمعات العربية.

وخلاصة القول، أن استخدام شبكة الانترنت سيظل محصورًا في المرحلة الراهنة على نخبة عربية تتمثل بالباحثين والصحفيين وأساتذة الجامعة ورجال المال والأعمال وبعض طلاب الجامعة ممن لديهم القدرة المالية على تحمل تكاليف استخدام الشبكة والقدرة اللغوية الإنجليزية. حيث ستقتصر الاستفادة الكبيرة في مجال البحث العلمي والمعلومات والمعرفة الإنسانية على نخبة قليلة العدد. وهذا الوضع سيكرس حالة الانفصام في المجتمع العربي بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وحتى في ظل ثقافة الكتاب ووسائل الإعلام والفضائيات وستزداد الفجوة الواسعة بين النخبة المثقفة والعامة والتي تشكل الأمية بين صفوفها أكثر من 60 %، وبالتالي سيخضع معظم العامة من الناس إلى عملية واسعة لتزييف الوعي التي تمارسها وسائل الإعلام الحكومي للأنظمة العربية من جهة، وللبث الدولي المباشر من جانب آخر.

1 – 4 : العولمة والهوية :

المفكر السوري " محي الدين اللاذقاني " حول موضوع " الهوية " يقول : " لقد أسرفنا في العالم العربي الهجوم على العولمة قبل أن تصل، وأقمنا المتاريس للدفاع عن الهوية العربية والوقوف في وجه الغزو الثقافي القادم، دون أن نتأكد بعد أن العولمة قادمة لمحو الهوية العربية مع غيرها من الهويات المحلية لصالح المركز الذي لا يقبل إلا أن يكون كل من في العالم على شاكلته، ودون أن نترك لأنفسنا هامش لاحتمال أن تكون العولمة نصير للتنوع الثقافي " (7) .

العديد من المفكرين والباحثين العرب يرون أن المجتمع العربي ما زال يعيش في ظل أنظمة سياسية مستبدة تعمل على قمع مؤسسات المجتمع المدني، وقهر المواطنين، كما أن عدداً كبيراً من هذه الأنظمة ربطت مصالحها السياسية بدول أجنبية فأخذت الأولوية على حساب المصالح الوطنية والقومية في الكثير من الحالات.

ومن هنا وكما يقرر اللاذقاني " أنه من غير المفهوم ذلك التشكيك المفرط والمبالغ فيه بالعولمة وتطبيقاتها، وحسب رأيه : أن المجتمعات العربية أكثر حاجة من غيرها للتدفق الحر للمعلومات، ولتوطين التكنولوجيا وتوسيع آفاق حرية التعبير، وإيجاد ضمانات دولية لتطبيق حقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق يطرح اللأذقاني مجموعة من الأسئلة تستحق الدراسة والتأمل وهي :

السؤال الأول : هل النخب العربية قادرة على قيادة تحولات تجاه ليبرالية تفرضها الكونية الجديدة ؟

السؤال الثاني : هل النخب العربية قادرة على توطين التكنولوجيا ومواجهة التحديات ؟

السؤال الثالث : هل النخب قادرة على إنفاق الملايين لحركة الترجمة لتضع شعوبها ومؤسساتها البحثية والأكاديمية على قدر كبير من المعرفة ولتتمكن من المنافسة العالمية ؟

السؤال الرابع : هل النموذج الغربي نفسه قابل للتعميم بعد فشل قرنين من التغريب القسري للعالم وشعوبه ؟ " (8) .

ومن خلال السؤال الأخير يتضح، أن لدى اللأذقاني تناقضا، فهو ينتهي بما كان أن يبدأ به، وهو مشكلة النموذج الحضاري الغربي الذي صيغت العولمة على أساسه.

والحقيقة أن العالم العربي يحتاج إلى رؤية جديدة للعالم، نظرة واضحة المعالم والأهداف وتصاغ على أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق أهداف ترقى إلى مستوى التحدي الراهن الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية.

أية رؤية إستراتيجية عصرية تتضمن :

- إرادة سياسة حقيقية قادرة ومؤمنة بالتغيير.

- التكامل في السياسات ؛ سياسة علمية وتكنولوجية مع سياسة اقتصادية حكيمة تهدف إلى التوازن في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- سياسة ثقافية تستهدف محو الأمية السائدة بين أكثر من نصف الشعوب العربية.
- تطوير النظام السياسي والانتقال من التقليدية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

1 – 5 : العولمة وتأثيراتها على العالم العربي :

ثمة حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى وضع منهج علمي وواقعي للتعامل مع العولمة بكل أبعادها، فالعولمة عملية تاريخية غير قابلة للارتداد. ومن هذه المنطلقات فإن المعركة الحقيقية لا تكمن في مواجهة العولمة كعملية تاريخية، وإنما في الوقوف والتصدي لنسق القيم الوافدة أو في الواقع ضد إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم، بمعنى لا بد من تحديد طبيعة المواجهة وأدواتها وفي مقدمتها تنصب مهمة تقويض فرض النموذج الغربي الديمقراطي كنموذج أوحد للديمقراطية وإتاحة الفرصة للشعوب لكي تمارس إبداعها السياسي، وفرض قضية حل الصراعات بأسلوب سلمي، وتحقيق السلام العالمي. وباتباع أسلوب عادل في مفهوم التنمية على المستوى العالمي، واحترام حرية الشعوب وخياراتها.

والحقيقة أن المنطقة العربية تواجه تحديات وتأثيرات العولمة وتجلياتها المرتكزة على شعارات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان، وفي مواجهة ذلك، نرى أن الدول العربية بفعل أنظمتها السياسية الراهنة تقف عاجزة من التجاوب مع تلك المتطلبات.

فالعالم العربي اليوم يعيش حالة من التجاذبات السياسية والفكرية ؛ فهناك أنصار الديمقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيق الديمقراطية الغربية في مجتمعاتهم كما هي، ويوجد معارضون لهذا التوجه كما ان بعضًا منهم يدافعون عن الخصوصية المجتمعية والثقافية في بلدانهم من فمنهم يرفع من شعار الشورى كأساس للديمقراطية في مواجهة الديمقراطية الغربية. فالعولمة في العالم العربي حتى الآن غير واضحة المعالم والتجليات.

هوامش الفصل الأول :

1- السيد ياسين : العولمة ... والطريق الثالث، مركز ميريت للنشر والمعلومات، مكتبة الأسرة، القاهرة 1999م ، ص 13.

2- جميس روزناو : ديناميكية العولمة، نحو صياغة عملية، ترجمة في قراءة إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية 1997م ، ص 59.

3- صادق جلال العظم : ما هي العولمة، منظمة التربية والثقافة والعلوم، ورقة علمية مقدمة للندوة، منشورة، تونس 1996م ،

4- صادق جلال العظم : مرجع سابق.

5- السيد ياسين : العولمة ...، مرجع سابق، ص 31.

6- السيد ياسين : العولمة ...، مرجع سابق، ص 65.
7- السيد ياسين : العولمة ...، مرجع سابق، ص 47.
8- السيد ياسين : العولمة ...، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثاني :

الإعلام المعاصر وتأثيراته

2 – 1 : مفهوم الإعلام الحديث :

أضحى الإعلام السلاح الذي يصوب إلى عقول الرأي العام ليخترقه، قد يقتل الرأي أو يتقبل ما يصوب إليه من إعلام سياسي موجه أو دعاية مضادة وكرد فعل ... فإن الرأي العام يشارك في صنع القرار السياسي ... وبات يعلم كيف تصاغ العملية السياسية الموجهة إليه ... والإعلام .. أداة اجتماعية، فالعلاقة بين الإعلام والنظم الاجتماعية هي علاقة تبادلية ؛ فالمجتمع ينشئ النظام الإعلامي، ويقوم الأخير بدوره في تطوير المجتمع أو تغيره.

لقد عملت " الثورة الإعلامية " على إزالة الحواجز بين الدول حيث لعب الخطاب الدولي بتقنياته المتعددة في توسع مساحة البث والاستقبال وفي تحقيق الصلة بين الأمم.

ويعرف العالم حجم تأثير الإذاعات والتلفزة الدولية الموجهة في أزمان الحرب والسلم ومساهمتها في اختراق الحواجز بين الدول، حيث جعلت السلاح المعنوي يتقدم المعارك تمهيدًا لتحقيق النصر المادي.

لقد أصبح العالم " قرية صغيرة " تلاشت فيها الحدود القومية وألغيت الحواجز بين الحضارات وتداخلت ثقافات وتشكلت آراء وقلبت موازين قوى دولية بل اقتلاعها من جذورها، وانهارت جدران وسياسات وتدخلت جيوش، وشاهد الملايين حروبا حقيقية بلا مونتاج بفعل إشارات البث الفضائي التلفزيوني المباشر الذي يعد أقوى وأخطر ثورة إعلامية في عصرنا الحديث.

فالمجتمع الجديد خلق فضاءً إعلاميًا جديدًا لتدعيم نفسه بوسائله التي ابتكرها، هي وسائل الإعلام التي يدور الحديث حولها.

والمعروف أن للقيم الوطنية والاجتماعية وكذا الدينية التي تعتنقها دولة ما ارتباط حميم ووثيق بأساليب الممارسة الإعلامية لهذه الدولة، فالنظم السياسية هي التي تحدد شكل وحجم ونوع القيم والمعايير التي تخدمها الوسائل الإعلامية، وبهذا يمكننا القول أن مضمون وظيفة الإعلام الأساسي أصبح يحمل دلالات نسبية تختلف حولها الآراء باختلاف نوعية الانتماء الفكري والثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمهني والعقائدي لأصحاب هذه الآراء.

فالمجتمع ينشئ النظام الإعلامي القومي ويقوم الأخير بدوره في تطوير المجتمع أو تغيره.

ومع اختلاف المجتمعات تختلف أيضا النظم الإعلامية وبذلك فإن العلاقة بين المجتمع ووسائل الإعلام علاقة منفردة لأنها متحركة ونشطة وليست ساكنة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

2 – 2 : الإعلام السياسي وأثره في الحياة السياسية :

أن تأثير البناء السياسي واتجاهه يظهر على النظام الإعلامي وفي قدرة ونوع السيطرة التي تمارسها الحكومات على وسائل الإعلام فالقوى السياسية هي التي تضع القوانين والتشريعات التي تعمل في إطارها المؤسسات الإعلامية، إلا أن درجة ونوع السيطرة تختلف من مجتمع لآخر.

والنظام الإعلامي أيضا يتأثر بخصائص المؤسسات الإعلامية من حيث تقنياتها وأنماط استخدامها، فالإعلام ككل في أي مجتمع يتأثر في تشكيله أو إعادة تشكيله بصورة التفاعل بين النظام السياسي ووسائل الإعلام. فعلاقة الفرد بمضمون الوسيلة الإعلامية هي علاقة تأثير مباشر وتلقائي، فالنظم الإعلامية في المجتمع تتباين تبعا للمجتمعات السائدة وأساليب تعاطيها الإعلامي وطرق تأثيرها، وهنا يمكن أن تقسم النظم الإعلامية وطبيعة تلك المجتمعات إلى :

- نظم الإعلام في المجتمعات الشمولية.
- نظم الإعلام في المجتمعات الديمقراطية.

نظم الإعلام في المجتمعات الشمولية :

تنطلق الأنظمة الشمولية ومعها النظم الإعلامية السائدة فيها من محورين أساسيين :

1- موقف الأنظمة السياسية الشمولية من حق المواطن في أنشاء وتملك الوسيلة الإعلامية.

2- موقف هذه الأنظمة من طبيعة الممارسة الإعلامية والرقابة عليها، ورغم تفاوت نظرة الأنظمة الشمولية تجاه هذين المحورين، إلا أنها لا تخرج عن هذه المواقف والمتمثلة في :

- عدم السماح للمواطنين بتملك الوسيلة الإعلامية والمشتغلون في وسائل الإعلام الحكومية خاضعون لسياسات رقابية.
- يتم السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام للصحافة المطبوعة، الصحف والمجلات، دون الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة.
- السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مع بقاء الإذاعة والتلفزيون تحت سيطرة النظام، وهذا النوع شبيه بالسابق، إلا أن الفارق الجوهري بينهما هو مساحة الحرية المعطاة للصحفيين. إذ تتمتع وسائل الإعلام المطبوعة في هذا النوع من النظم بقدر من الحرية في ممارسة المهنة بعيدا عن الرقابة الصارمة

التي تمنع الرأي الآخر، وتحول دون المشاركة الحقيقية للمواطن في العملية السياسية من خلال وسائل الإعلام

(المرئية والمسموعة)، وهذا النوع مثلا معمول به في أجهزة الإعلام في الجمهورية اليمنية.

نظم الإعلام في المجتمعات الديمقراطية :

" تقوم على أساسين :

1- مجتمع السوق Market Society

2- مبدأ المشاركة Participation

- يعني مجتمع السوق هو أن المجتمع يمثل سوقا حرة للأفكار.
- ومعنى المشاركة أن المواطنين هم أعضاء مشاركون في العملية الديمقراطية، ومن طرائق مشاركتهم الفاعلة ضمان حريتهم في التعبير عن كل ما له علاقة بحياتهم الخاصة وكل ما له علاقة بشؤون المجتمع الذين يعيشون فيه وبالوسائل التي يريدونها : (1) .

2 – 3 : أثر الإعلام في الحياة السياسية :

ارتبط الإعلام بالعمل السياسي (فالإعلام) يعني الأخبار وتقديم المعلومات، أما (السياسة) كما عرفت بأنها تثير في الذهن التحركات السرية المعقدة التي تبدأ وتنتهي في الخفاء ووراء الكواليس بعيدًا عن أعين الجماهير إلا أن العالم المعاصر لم يعد يقبل أن ينظر إلى السياسة على أنها أمور تبتعد عن اهتمامات الشعب، إذ غيرت الابتكارات في مجال تكنولوجيا الاتصالات، والعولمة الاقتصادية الزاحفة، وطبيعة وسائل الإعلام العالمية هذه الصورة، وترتبت على ذلك نتائج مهمة أدت إلى انتشار المعلومات في المجتمعات الوطنية والمجتمع العالمي.

فالإعلام السياسي هو أحد وظائف النظام السياسي ويستخدم النظام السياسي وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التالية :

- التثقيف السياسي : إذ تحرص أنظمة الحكم وتحديدًا الشمولية منها التي تخضع لسلطة مركزية (حكم فردي أو حزب واحد) على الاستخدام والاستعمال المكثف لوسائل الإعلام لدى جماهيرها لخلق وعي سياسي لديها بشأن قضية معينة اقتصادية، سياسية، أو أصلاحات سياسية معينة.

- التأثير في اتجاهات الرأي العام : تعمل الأنظمة ومن خلال وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام المحلي وتحديد مواقفه المساندة لسياستها وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في محاولة لاضعاف المعارضة وسياستها.

- التسويق السياسي : محاولة عرض الأفكار والمواقف على الجمهور المتلقي عبر وسائل الإعلام بهدف تسويقها والتسليم بها، ويستخدم التسويق السياسي عادة في الحملات الانتخابية للمواقع السياسية، الرئاسة، المجالس النيابية أو المجالس المحلية (البلديات) وتلجأ الأحزاب السياسية والمرشحون لهذه المواقع القيادية إلى الاستعانة بوسائل الصحافة والإعلام أو بمكاتب متخصصة في مجال الإعلام والدعاية السياسية لتصميم برامجها الانتخابية بصورة تكفل نجاح العملية الاتصالية والنفاذ إلى نفوس المتلقين، هم جمهور الناخبين ضمان تأييدهم السياسي.

لقد أثبتت معظم الدراسات العلمية الحديثة في مجال الإعلام السياسي، أن لوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع وأنها تلعب أدوار سياسية من خلال ما تقدمه من رسائل إعلامية، كما أنها تلعب دورًا مؤثرًا في عملية صنع القرار السياسي، وتتضح قدرة وسائل الإعلام من خلال تأثيرها على القرارات السياسية لأنها تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، وصانع القرار يعتقد أنها هامة، فهو ينظر إليها كقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته. فوسائل الإعلام تمد صانعي القرارات بالمعلومات بشأن الفعاليات والأحداث الجارية والبيئة السياسية، وتوفر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى الجمهور والنخبة السياسية داخل الحكومة وخارجها، وتتيح للمسؤولين إمكانية الحضور في ذهن الجمهور بعرضهم المستمر لنشاطاتهم وفعالياتهم، كما أن وسائل الإعلام تؤثر في مواقف متخذي القرار ومواقف الجمهور باتجاه المسؤولين الحكوميين.

2 – 4 : الإعلام الدولي ووسائله الحديثة :

اعتبر الخبراء والباحثون في مجال الإعلام والاتصال، أن عنصر " الإعلام الكوني " ألغى حواجز العزلة بين الحضارات، وثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دفعت العالم إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات لتدخل ثورة المعلومات والتكنولوجيا متعددة الوسائط جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والتربية والتعليم والرياضة ... الخ.

والإعلام الدولي ساعد ويساعد على زيادة الاحتكاك بين الدول، تبعا للغرض الذي يراد تحقيقه من عملية الاتصال وتبعا لدرجة الترغيب والترهيب ويؤثر على الآراء والسلوك، وقد حولت شبكات الاتصال الحديثة والأقمار الصناعية والتقنيات المتطورة " الكون " إلى ساحة تحاول القوى الكبرى أن تهيمن عليها ومن هنا تأتي أهمية الإعلام الدولي كأداة أساسية في هذا الصراع.

ولهذا نرى الدول الكبرى تحاول أن تسيطر على أكبر قدر ممكن من وسائل الإعلام في المجال الدولي كمحاولة منها للتأثير على الرأي العام العالمي.

فالإعلام الدولي الناجح لا يمكن أن يصدر عن سياسة فاشلة على اعتبار أن الإعلام لا يرسم سياسة الدولة ولكنه معبر عنها. فالإعلام من الناحية التطبيقية يستخدم للتأثير الاتصالي على الناس عن طريق نقل الأخبار والحقائق وإغفال البعض الآخر و (للتأثير على قضايا معينة).

والاتصال الدولي عادة يتضمن موقفا سياسيا فهو يحدث بين أفراد وشعوب مختلفة، ويخلق تفاعل بين أفرادها، وهدفه في المحصلة الأخيرة، التأثير في الحدث السياسي للمجتمعات المستهدفة.

ويشير بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى أن " القدرة الإعلامية أصبحت جزءاً من عمليات التدخل الدولية التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة ويضيف موضحا الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الأزمات والحروب، حيث نشاهد الأهوال الناجمة عن تلك الحروب على شاشات التلفزيون في العالم وتمارس ضغطا سياسيا على الأمم المتحدة لكي ترسل قوات لتسهيل العمليات الإنسانية وحمايتها، وتلك الصور يمكن أن تسهم في استجماع الدعم للعمل الإنساني، إلا أن تلك المشاهد قد تعمل أيضا على إيجاد بيئة مشحونة تجعل من اتخاذ القرارات التي لها فعاليتها أمرًا بالغ الصعوبة " (2) . وعلى الرغم من أنشطة المنظمات والمؤسسات الإعلامية الدولية التي تشكل إطار الإعلام الدولي إلا أنه يمكن القول بأن قوى الاتصال الدولي تكمن في قوة وسائل الإعلام التي تستخدمها الدول على المستوى الدولي العام، حيث تكمن القوة الإعلامية في عاملين هما على درجة من الأهمية :

1- انتشار الوسيلة الإعلامية في أكبر عدد ممكن من الدول.

2- القدرة على إقناع المتلقي بما تبثه بشكل مستمر من أخبار وتحليلات وتعليقات.

إذا فإن الأجهزة الإعلامية من الناحية الإيديولوجية يكمن مفهومها في تربية عقول البشر في العالم أجمع على أساس أحكام حتمية وآراء واتجاهات معينة تخدم إستراتيجيات من يتحكم في المصدر الإعلامي.

" إن الإعلام قد (تعولم مع العولمة) وعولمة الإعلام يعني تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية عابرة الجنسيات التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي. ويؤكد " هريرت شيلك " صاحب المساهمات المتميزة في الامبريالية الثقافية، أن أسلوب الإعلام الغربي ومضمونه الإعلامي يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية لطمس أو إزالة الهويات القومية والوطنية. ويرى " تشومسكي " أن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية والتركيز على ملكية وسائل الإعلام الدولية. وبالتالي انخفاض التنوع في المعلومات مقابل الزيادة في التوجه المعلن ويدعم تشومسكي هذا المفهوم بقوله : " إن العولمة هي التوسع في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة ضخمة ومستبدة يحركها أولا الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائمة على حاجات مستوردة مع تجزئة الجمهور، وفصل كل فرد عن الآخر، حيث لا يدخل الجمهور الساحة السياسية وهو متحالف قوي قادر على أن يزعج أو يهدد نظام القوى المسيطرة في المجتمع " (3) .

" فعولمة الإعلام " عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات العملاقة متعددة الجنسيات على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي.

عموما يوجد الآن " ثلاثة مراكز إعلامية عملاقة تقود هذه الثورة الإعلامية من خلال حركة تنافسية شديدة وهي :

- المركز الأمريكي الذي يغطي أمريكا وأوروبا والعالم العربي.
- المركز الأوروبي ومركز التلفزيون العالمي الذي يغطي كل أرجاء الدنيا من خلال القمر الفرنسي.
- المركز الياباني المعتمد على مشروع النظام الدولي للاتصالات التلفزيونية ومقره طوكيو ويسعى لتغطية العالم كله تقريبا " (4) .

هوامش الفصل الثاني :

1- محمد هاشم الهاشمي : الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2006 م، ص 23 – 25 .

2- محمد هاشم الهاشمي : المصدر نفسه، ص 68.

3- محمد علي العويني : الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة 1978 م، ص 11.

4- سعد لبيب : العرب واقمار البث التلفزيوني المباشر، سلسلة بحوث ودراسات تلفزيونية، الرياض 1990 م، ص 97.

الفصل الثالث :

البث الدولي الإعلامي المباشر عبر الفضائيات وتحديات العالم العربي :

وسائل الإعلام الجماهيري وتحديدًا المرئية في أي مجتمع من المجتمعات ترتبط وظيفيًا بالظواهر والقضايا الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وتعمل على ربط الفرد بقضايا مجتمعه، وحتى يتحقق دورها ؛ فإنها تسعى لإنتاج مادة أو مضمون متنوع من المعلومات والقادرة على تأكيد هوية المجتمع وثقافته واتجاهاته السياسية والفكرية بطريقة تساعد الجمهور المتلقي على إدراك واستيعاب المادة ومضمونها.

وصناعة المضمون الثقافي – الإعلامي له متطلبات وتجهيزات فنية وبشرية وتكنولوجية، فالنقص في هذه العناصر يؤدي إلى خلل إعلامي ينتج عنه نقص في المادة الثقافية – الإعلامية المحلية، هذا الوضع الخطر يضع الإعلام العربي برمته أمام تحديات كبيرة في مواجهة البث الثقافي – الإعلامي الوافد والمباشر عبر القنوات والفضائيات الدولية.

حتى يكون الأمر واضحا – فنحن لا ننادي بعدم انفتاح الثقافة العربية على الثقافات الأخرى، فمسألة التقارب والالتقاء والتلاقح بين الثقافات والحضارات حسمت منذ زمن، ولكن ما نعنيه هنا هو أهمية إفساح المجال أمام الإنتاج للبرامج الثقافية – الإعلامية العربية المتعددة لسد النقص القائم في هذا المنتوج الثقافي ؛ للحيلولة دون تحول قنواتنا المحلية وفضائياتنا إلى إعلام غربي مستورد لمكون ثقافي – إعلامي غربي لا يرتبط بأولويات واهتمامات وقضايا المواطن العربي.

وهذه الإشكالية القائمة (إشكاليات البث الثقافي – الإعلامي الأجنبي الوافد والمباشر عبر الفضائيات) تعود إلى جملة من العوامل :

- لعدم تكامل هياكل البنية الأساسية للإنتاج الثقافي والفكري لمؤسسات المجتمع العربي.
- لعجز الإعلام العربي الاستفادة من التقنيات وتكنولوجيا المعلومات رغم التطور الكبير الذي طرأ على هذا المجال.
- لغياب الأفق والاستراتيجيات العربية لإنتاج المادة الثقافية – الإعلامية العربية المشتركة برؤى واضحة وبأهداف ومضامين جديدة تستوعب تطورات العصر ومستجداته.
- لارتباط الثقافة – الإعلامية بالنظام السياسي والاجتماعي القائم الذي يحول دون ارتقائها.
- لاعتبارات أن المكون الثقافي – الإعلامي العربي الرسمي لا يؤخذ على أنه نتاج فكر وثقافة المجتمع، وذلك بسبب رغبات النظم السياسية العربية في تحويل متطلبات الفرد الثقافية إلى مضمون دعائي سلطوي يخدم النخب الحاكمة، مما أدى ذلك إلى ضعف تعدد إنتاج المضمون الثقافي – الفكري الإعلامي.

- لتهميش الديمقراطية والحرية الفكرية في الإعلام العربي، وهنا يكون من الصعب إرساء قواعد لتكامل النسق الثقافي والاجتماعي القادر على الإنتاج والتعبير عن فكر وحضارة المجتمع دون توافر حدًا معقولا من الحرية السياسية والفكرية.

وكما أسلفنا ؛ فإن غياب هذا القدر من مقومات الإنتاج الثقافي – الإعلامي وعدم تكامله يعكس بطبيعة الحال أزمة النظام السياسي العربي.

واستمرار العجز في الإنتاج الثقافي – الإعلامي سيزيد من الطلب على الإنتاج الثقافي الأجنبي المستورد، وخصوصًا الدرامى السهل، الاستهلاكي المتضمن أخلاقيات وسلوكيات غريبة على مجتمعاتنا والمساهمة في ابتعاد الفرد في مجتمعه العربي عن واقعه وتلاشي المشاركة الايجابية للفرد إزاء قضايا مجتمعه ومشكلات عصره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

هذا الوضع أصبح يشكل هاجسًا وقلقا متزايدًا لما له من تبعات خطيرة على الثقافة العربية – الإسلامية، في ظل غياب التنسيق العربي لحماية مجتمعاتنا من التأثيرات الثقافية الوافدة، كما هو حال قلق معظم دول العالم النامي من خطورة البث الثقافي الغربي المهيمن.

3 – 1 : البث الثقافي – الإعلامي الوافد عبر الفضائيات في مواجهة العالم العربي :

تُعد قضية البث الأجنبي الوافد عبر الفضائيات – وما يمثله من اختراق ثقافي للعالم النامي – إحدى القضايا الثلاث – التي تؤرق الشعوب والمجتمعات، وخصوصًا بعد تنامي وتزايد تأثيرات الفضائيات والأقمار الصناعية في عصر بات يعرف بعصر " الفضاء المفتوح " الأمر الذي صار يشكل خطرًا على الأمن الثقافي – الإعلامي ليس على المنطقة العربية ؛ فحسب وإنما لمعظم شعوب المعمورة.

فالاختراق الثقافي – من منظور علمي يعني في مضمونه " حركة انتقال الأفكار والقيم والسلوكيات للمجتمعات بصورة مكثفة وغير مسيطر عليه، كما أنه يُعد تدخلا – ويمكن أن يكون تدخلا كليا أو جزئيا يمر وينفذ عبر الوسائل الإعلامية المتعددة والمتنوعة، ويهدف لتكوين أنساق من الاتجاهات السلوكية والقيمية والأنماط وأساليب من التفكير والرؤى بما يخدم مصالح وأهداف الدول الباثة " (1) .

ومفهوم الاختراق الثقافي الإعلامي يتضمن أبعاد واضحة يهدف إلى تحقيقها وبلوغها وتتمثل في :

- تبني الدول المستقبلة لنمط ثقافة الدول " الباثة "، والاعتماد عليها في إنتاج القيم والأفكار والمعارف لهذه المجتمعات المستقبلة.
- التأثير لتشجيع نمط موحد للسلوك الاستهلاكي.
- خلخلة الثقافات الوطنية للمجتمعات المستقبلة، وفقدانها السيطرة على تكويناتها الوطنية " (2) .

ورغم ذلك ؛ إلا أن المفهوم الدقيق للاختراق الثقافي – الإعلامي من منظور علمي، يمكن الاعتماد عليه عند قياس عملية الاختراق الثقافي وتأثيراته لم يتبلور بعد.

ودراستنا لمختلف آراء واتجاهات عدد من الباحثين الأكاديميين والإعلاميين المهتمين، عرب وأجانب في مسألة الاختراق الثقافي – الإعلامي، قادتنا للتوصل إلى جملة من الاستخلاصات يمكن توزيعها على مجموعات (المجموعة العربية) – تتوزع إلى ثلاث :

المجموعة الأولى : رافضة لثقافة الغرب، وتنظر إليها كثقافة مادية، غازية، وترى في مواد البث المباشر والوافد، خطرًا يتهدد القيم والثقافة العربية والهوية، وهذه المجموعة تمثل الاتجاه الرافض (الممانع) الذي يرى أن " الاختراق الثقافي – الإعلامي خطرًا على ثقافة الأمة العربية والإسلامية ومفاهيمه في مجالات التربية والنفس والعقائدية، والقوميون يفسرون الاختراق على أنه استتراف لحضارة الأمة العربية، وهدفه إدخال المنطقة ضمن إطار التبعية الكاملة للغرب " (3).

المجموعة الثانية : متقبلة لثقافة الغرب، وترى فيه " الطريق إلى بوابة الحداثة والعصرية، والبث الوافد يمثل بالنسبة لهم اتصالا حضاريا وتلاحقا ثقافيا أكثر منه اختراقا فكريا أو هيمنة ثقافية " (4).

المجموعة الثالثة : وهي مجموعة ترى " ضرورة الأخذ من الغرب ما هو مفيد دون السقوط في مستنقع التغريب أو الاغتراب الثقافي – فلابد من معرفة الآخرين والانفتاح عليهم دون الانصهار في ثقافتهم " (5) ، ويطلق على هذه المجموعة بالمجموعة التوفيقية أو باتجاه الأصالة المعاصرة.

وفي المقابل فهناك موقف لدى بعض الباحثين والإعلاميين الأجانب من قضية الاختراق الثقافي، وتم تصنيفهم في ثلاث فرق :

الفريق الأول : يرى أن مواد البث الوافد تعتبر وسيلة من وسائل الاختراق الثقافي " هربرت شيلر " Herbert Shiler الذي ينتمي إلى هذا الفريق يوضح " أن هناك أهدافا سياسية واقتصادية ترتبط بعملية توسيع نطاق البث التلفزيوني الأمريكي، ويفسر ذلك على أنه محاولة للوصول إلى الجماهير في الدول الأخرى " (6) .

كما يرى " أن هذا الاختراق الثقافي ما هو إلا جزء من خطة كبرى لوزارة الدفاع الأمريكي (البنتاجون) بهدف إخضاع العالم للسيطرة والمراقبة الإليكترونية ونشر الثقافة التجارية الأمريكية باعتبارها الثقافة الكونية، ويفسر أن التفوق " القدرة Power Pulness " هو السلاح الذي يستخدمه التلفزيون التجاري الأمريكي، والذي لا تستطيع من مواجهته ؛ إلا دولا قليلة تمتلك القدرات الإليكترونية والإمكانيات المادية والوزن الثقيل في سياق التوازن الدولي " (7) .

الفريق الثاني : الباحث تنستول Tunstall يرى أن قدرة الثقافة الأمريكية على الانتشار في الدول الأخرى عبر بثها الفضائي " لا يأتي من قوة الثقافة الأمريكية وتفوقها ؛ وإنما من عدم ملاءمة الثقافات التقليدية في مجتمعات الدول المستقبلة.

ويضيف من خصائص هذه الثقافات التقليدية ؛ أنها ثقافات صفوة، وثقافات مكبلة بالقيود، ويصفها بأنها ثقافات لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر، الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة لمجتمعه " (8) .

الفريق الثالث : يرفض مواد البث الوافد ويعتبره وسيلة من وسائل الاختراق الثقافي، ويمثله الباحث إثيل دي سولا بول Ithiel De Sola Pool ، وهو يشير إلى إمكانية وجود اختراق ثقافي عن طريق البث الوافد، فيرى أن سوق الأفكار – ليس بالسوق التي تروج فيها الأفكار المستوردة بسهولة، فالأفكار المحلية والبرامج والمواد الوطنية تتمتع بمجموعة من المزايا التي تحميها من الاختراق الأجنبي لها – فهي محمية عن طريق اللغة، محمية بحواجز الدعم أو التأييد الاجتماعي ومحمية بالثقافة المجتمعية التي تحيطها " (9) .

وتأثيرات البث الوافد أصبحت من الظواهر اللافتة للانتباه في مجال الاختراق الثقافي فهو لم يقتصر على الدول العربية والنامية ؛ بل إنه أصبح ظاهرة عالمية، وتشكو منه حتى دول أوروبية لها مقومات الاقتصاد والتكنولوجيا المتطورة، مما دفع بعدد من الكتاب الأوروبيين لإصدار عدد من الكتب في الآونة الأخيرة، تحذر من مخاطر الثقافة الأمريكية على الثقافات الوطنية.

وعلى الرغم من اختلاف وتوافق الآراء والتوجهات المؤيدة والمعارضة للبث الثقافي الإعلامي الوافد وما يمثله من اختراق ثقافي وتأثيراته على المجتمعات المستهدفة ؛ إلا أن هذا البث الثقافي – الإعلامي المتعدد والمتنوع لا يخلو من عناصر ومضامين إعلامية جيدة كالبرامج العلمية والوثائقية حتى بعض المسلسلات والأفلام، حيث أن هناك مستويات متميزة من الدراما المليئة بالإبداع الفني الرائع والمضمون الجيد، وتتناول موضوعات قيمة وتخلو من مشاهد الجنس والعنف وترويج للأفكار المنحرفة، مع اعترافنا بأن المضامين ذات الطابع الموجه في مواد البث الوافد تفوق كثيرًا كما ونوعا عنها من مواد ذات مضامين هادفة.

يرى الباحث أن من أجل الوصول إلى نتائج علمية يتم الاستناد إليها في عملية التحليل الدقيق للاختراق الثقافي الإعلامي (بأنواعه وأشكاله وأساليبه) عبر البث الوافد تحديدًا للمنطقة العربية ؛ لابد من القيام بعمليات المسح والاستقصاء لآراء المشاهد العربي ميدانيًا بواسطة عينات عشوائية من مختلف الأقطار العربية وفق معايير الفئات العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي وغيرها ؛ بهدف المعرفة المباشرة لتأثيرات التعرض لهذه المواد الثقافية.

كما أن الباحث يرى أن البث الأجنبي الوافد المباشر عن طريق الفضائيات هدفه اختراق المجتمعات المستهدفة ثقافيا بواسطة سلسة من المواد والبرامج ذات الطابع الدرامي والتي تحمل معها أفكار وقيم جديدة من ناحية وبرامج ثقافية متنوعة بمضامين مادية استهلاكية، وموضوعات لا تمت إلى هذه المجتمعات بصلة من حيث الاهتمامات والاحتياجات، واستنتاجات الباحث في مفهوم الاختراق الثقافي الغربي عبر البث الوافد للفضائيات تتمحور في ما يلي :

- سيادة قيم الدول الباثة على الدول المستهدفة في أنماط معيشتها وتغيير سلوكيات مجتمعاتها.

- محاولة فرض نمط ثقافي غربي من حيث الأذواق الثقافية والأساليب المعيشية والمضامين الحياتية، وتغيير السلوك البشري.
- محاولات ثقافية – إعلامية متواصلة لخلخلة النظم الاجتماعية في هذه الدول المستهدفة، لتغيير نظم القيم السائدة واستبدالها بنظمها الغربية.
- تأثير مواد البث الثقافي – الإعلامي الغربي الوافد على الثقافات الوطنية ؛ لا يأخذ صورًا وأشكالا موحدة ؛ بل إنه يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب أهمية البلد وخصائصه وبيئته الثقافية، والشباب من هم في سن المراهقة حتى الثلاثين من العمر أكثر الفئات استهدافا وتأثرًا بحكم الرغبة في الحصول على المعلومة والمعرفة من أي مصدر إعلامي – بعد أن فقد ثقته بإعلامه المحلي الأرضي والفضائي.
- وهنا يأتي دور المحطات الوطنية المرئية والفضائيات العربية الرسمية والمستقلة لمواجهة هذا الاختراق الثقافي – الإعلامي بصورة مواد وبرامج مستوردة أجنبيا يتم الترويج لها في الإعلام المرئي المحلي، وذلك بسبب ضعف الإنتاج الثقافي – الإعلامي الوطني والقومي الجيد والمتميز القادر على أن يحل محل المنتوج الثقافي المستورد من جهة، ويضع سياج للمشاهد العربي لمجابهة أخطار الثقافة الإعلامية الوافدة.

الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذا الجانب :

– تعاظم التأثيرات الثقافية حسب وثيقة خاصة باليونسكو، التي أوضحت أن ذلك يتم بفعل دخول توابع الاتصال إلى الميدان الثقافي، وعن طريقة البرامج التي تبث من المحطات الفضائية البعيدة عن الرقابة، الأمر الذي يعرض العالم لغزو مستديم وشامل لثقافة الكترونية آتية من فضاء بلا حدود تتمثل في أبرز مشكلاته تدفق المعلومات غير المنتقاه والترويج للأفكار الغربية وتعزيز الهيمنة من خلال نشر فكرها وثقافتها بأسلوب محبب إلى النفوس، وهو الأسلوب البديل للقوة، فلم تعد هناك حاجة إلى استخدام القوة، بل اتباع طرق أكثر فاعلية وذلك بتوظيف المادة الثقافية لنقل الأفكار والأنماط الاستهلاكية عن طريق تشكيل أحاسيس وأذواق الناس فيها وتغيير مفاهيمهم الجمالية ونظرتهم إلى الحياة. أما التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية فهي متنوعة ولكنها لا تختلف عن مثيلاتها فكلها تهدف إلى تطويع العقل البشري في البلدان النامية لتسخره في خدمة الشركات الغربية الضخمة العابرة للقارات، ويهدف للسيطرة على شعوب غير فاعلة ومؤثرة، ومستهلكة لكل ما تضخه لها الآلة الصناعية الغربية من سلع وأفكار ومعلومات.

ويتبادر إلى الذهن هذا السؤال، هل البث المباشر هو أول أشكال الغزو الإعلامي لمنطقتنا العربية ؟

يقول الكثير من الأكاديميين والإعلاميين إن المنطقة قد تعرضت لغزو عبر قنوات متعددة سبقت في ظهورها البث المباشر ومنها الصحافة والراديو والسينما والكاسيت والفيديو وغيرها، و ما البث المباشر إلا حلقة جديدة في سياق هذا المسلسل، طالما أن الغرب لم يغير نظرته إلى العرب ولا العرب بمقدورهم أن يغيروا

من نظرة الغرب إليهم، فالأخطار المحتملة الكثيرة سياسية، اقتصادية، وثقافية منها مرتبط بالحس القومي العربي، ولكن هل الإنسان العربي هشا إلى هذا الحد يخترق عبر برنامج تلفزيوني، وهل القيم والموروثات التي يتحصن بها غير كافية لتشكل لديه قدرة على مواجهة هذا التحدي.

– الإعلام العربي وأن كان يخطو خطوات خجولة على طريق اللحاق بركب الإعلام العالمي ؛ إلا أنه لا يزال قائم على مهمة توجيه الرسائل من المرسل إلى المتلقي وبنفس الأسلوب التقليدي، دون ملامسة تطورات الإعلام والاستفادة من تقنياته الاتصالية المتعددة، بل نرى إعلامنا عاجزًا في زمن تغير فيه كل شيء.

إذًا التساؤلات التي تطرح نفسها، أين نحن من هذه الطفرات الإعلامية الضخمة ؟ وهل نحن جاهزون لمواجهة التحديات القادمة ؟ وهل بامكان إعلامنا الوطني والعربي عموما من استيعاب مضامين الرسالة الإعلامية الجديدة ؟ وهل يمكن لأجهزة التشريع المحلية الوطنية أن تضع القوانين التي تكفل حق المواطن في الحصول على المعلومات والحقائق، وهل الإعلام المحلي قادر على تزويد المواطن بهذه المعلومات ؟ الحقيقة أن ما نراه هو أن الإعلام العربي الرسمي ما زال يعيش حالة من الانفصام بين الشعارات والممارسات يفقد معها القدرة على توجيه الرسائل الإعلامية بالأسلوب الصحيح، كما أن الإعلام الرسمي في معظم الدول العربية يعاني من قيود النصوص الدستورية والتي تؤكد في الظاهر على مبدأ الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر والتعبير الحر والنشر، ولكن في المضمون فإن هذه النصوص مكبلة بقيود عبارات ناسفة مثل بما لا يتعارض مع المصلحة العامة أو بمقتض القانون، إلى جانب ذلك فالفضائيات العربية الرسمية تفتقر لاجندة الإعلام المعاصر وللتخطيط السليم لرسم سياسات إعلامية فاعلة وقادرة على التواصل المستمر مع تكنولوجيا الإعلام ونظم الاتصالات والمعلومات الحديثة، يضاف إلى ذلك ضعف هامش الحرية في الفضائيات الرسمية ويضعف خاصة عند التناول للقضايا المحلية الداخلية.

ولمواجهة التحديات التي تواجه الإعلام المحلي والعربي ككل في ظل عولمة الإعلام وتهديد البث الإعلامي الدولي المباشر عبر الفضائيات والوسائط الإعلامية المتعددة، لوضع إطار جديد للإعلام العربي المعاصر يأخذ في الاعتبار القضايا التالية :

- تخليص الإعلام العربي من ضغوط التقلبات السياسية وتوسيع حجم تدفقه.
- تجاوز النمط التقليدي في إعداد وتحرير وتقديم الأخبار وعرضها بالصورة الحالية في وسائل الإعلام الوطنية المتعددة، لجعل القيمة الخبرية هي المعيار الأساس في تناول وترتيب وعرض وتقديم الأخبار.

- وضع سياسات إعلامية جديدة من شأنها أن تحدد الإختيارات الإعلامية وتفعيل أداء الإعلام المقرؤ والمسموع والمرئي وعلى وجه الخصوص الفضائي.
- استخدام الوسائل الإعلامية الجديدة التي تحقق أكبر قدر من المشاركة والتدفق في المعلومات.
- سن تشريعات إعلامية معاصرة ومواكبة ومتوازنة تكفل الحقوق الاتصالية وتحمي الخصوصية الإنسانية وتمكن الإعلاميين من الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.
- إلغاء القيود المفروضة على الإعلام وإطلاق عملية الإبداع في مختلف مجالاته.
- تفعيل تخطيط العمل الإعلامي وتعزيز مبدأ المهنية والموضوعية في عمل القنوات والفضائيات ومؤسسات الإعلام العربية الرسمية.
- الاهتمام بقضايا الشباب وملامسة قضايا المرأة والبيئة وإعطائها مساحة أكبر في الخرائط البرامجية المسموعة والمرئية.
- تنسيق المواقف الإعلامية العربية الرسمية وخاصة تجاه التحديات التي تواجه الثقافة والهوية واللغة العربية.

3 – 2 : الإعلام اليمني – واقعه وتحدياته (الإعلام الوطني اليمني أنموذجا) :

إن العصر الراهن الذي ترتكز فيه معظم أنشطة الإنسان الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على وسائل الاتصال لا يمكن لنا إلا أن نسميه بعصر " الإنسان الاتصالي "، لاعتبار أن كل ما حدث ويحدث في هذا العصر هو توسيعا لقدرات الإنسان الاتصالية إلى حد كبير. فثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ساهمت إلى حد كبير في تقليص فروق الزمان والمكان بين الناس. وعالم اليوم يعرف " بمجتمع المعلومات " ، ولهذا تبقى الحاجة ماسة في عالم الإنسان المعاصر لأدوار ومهارات اتصالية فاعلة، قادرة على الوفاء باحتياجات الواقع الإنساني. والقرن الحالي أكتسب صفة العصر الاتصالي لأسباب التطور المعلوماتي – الثقافي والمعرفي التي دفعت بالحضارة الإنسانية إلى مراحل متقدمة في عملية هذا الاتصال ونتائجه ؛ فالجهد البشري لصناعة هذا الثراء الاتصالي لم ولن يتوقف لحظة من الزمن، وهذا ما يدعونا للإقرار بأن هذه الثورة الاتصالية العملاقة قد افرزت عناصر اتصالية حديثة لم يعهدها الإنسان من قبل، فالتغير في بنى المجتمعات ومؤسساتها اصبح اليوم أكثر بروزًا واتساعًا، حيث جلبت الثورة الاتصالية مؤسسات إعلامية متطورة وفضائيات مؤثرة ووسائط إعلامية جبارة، غدت جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان المعاصر، كما اضحت من خلال جبروتها التكنولوجي مؤسسات اجتماعية تمارس أدوارًا مماثلة لما تقوم به المؤسسات التربوية والثقافية والاقتصادية والتشريعية في المجتمع. فالحقيقة أن التمرد في العين والاذن البشرية من خلال وسائط الاتصال ساهم في توجيه إنسان العصر وانصهاره في الحدث الإنساني. لذا فالعزلة أو مقاطعة الاتصال أصبحت اليوم غير ممكنة على الاطلاق.

واليمن كجزء لا يتجزأ من المحيطين العربي والعالمي يتأثر ويتفاعل مع ما يجري في العالم من تحولات ومتغيرات لا تتوقف سياسية، اقتصادية، علمية أو إعلامية وغيرها من التحولات. وما يعنينا هنا النقلات الاتصالية – الإعلامية التي شهدها العالم المعاصر والتي نجد لها ترجمة في السياسات الإعلامية النظرية في الجمهورية اليمنية بينما تختلف في التطبيقات العملية في مؤسسات الصحافة والإعلام.

بعد قيام دولة الوحدة في اليمن عام 1990م بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية اقترنت الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية بالوحدة كشرط لتحقيقها، ورافقة العملية مناخات حرية الرأي والرأي الآخر والتعبير، وبموجب ذلك ظهرت أحزاب وتنظيمات سياسية وتأسست الكثير من منظمات المجتمع المدني مما أدى إلى ظهور صحف رسمية وحزبية وأهلية وباتجاهات متعددة وتخصصات متنوعة وصل عددها إلى أكثر من مائة مطبوعة في السنوات الأولى للوحدة واكتسبت شرعيتها من قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1990م .

شكلت هذه الصحف في بداية ظهورها وصدورها زخمًا وتحولا مهما في مجرى الصحافة اليمنية وفي المقابل ظلت أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة مملوكة للدولة وتحت سيطرتها وتدار وفقا للسياسات الإعلامية القائمة في البلاد.

ولم يستمر هذا الوضع طويلا، حيث أدت أحداث حرب صيف 1994م بين شريكي الوحدة إلى تراجع نسبي في الهامش الديمقراطي المتاح نتج عنه اختفاء عدد من هذه الصحف لأسباب عديدة منها ضعف التمويل، الرقابة غير المعلنة ومضايقات الصحفيين وغيرها، وبقيت الصحف الرسمية والحزبية في الصدارة بفعل ما تحظى به من دعم وتمويل متنوع، وعلى الرغم من المناخات القائمة في اصدار الصحف إلا أن تأثيرها لا يزال محدود في تشكيل رأي عام تجاه القضايا الوطنية الهامة، وهذا يعود لعدة عوامل وأسباب منها :

- النسبة المرتفعة للأمية في اليمن وخاصة في المناطق الريفية وبوجه خاص بين الإناث.

- تناول معظم الصحف أخبار الإثارة وانحيازها لقضايا دون أخرى وانجرار البعض منها إلى المهاترات والمعارك الجانبية التي لا تسهم في تشكيل رأي عام ايجابي على حساب القضايا الوطنية الملحة.
- لسيطرة الدولة على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، باعتبارها وسائل هامة ومؤثرة في المجتمع اليمني في ظل أوضاعه الثقافية والتعليمية والمعيشية.

وفي الآونة الأخيرة وتحديدًا من عام 2007م تم افتتاح قنوات فضائية فنية وتخصصية تؤول ملكيتها للدولة، رغم ادعاء البعض من الشخصيات السياسية والمالية الموالية للدولة بملكيتها. وبفعل هذه الإشكاليات والعوامل حال دون الانتقال الايجابي للإعلام اليمني المرئي والمسموع والخروج من واقعه وفي

شكل ومضمون الصحف وأداء وتوصيل رسالتها، وتقوقع الإعلام اليمني بل وتخلفه من القيام بالدور الوطني والتنويري، كل ذلك قاد هذا الوضع إلى :
تخلف الخدمة الخبرية في أداء وظائفها، وابتعادها عن الفنون الإعلامية الهامة، التقارير الأخبارية، التحليلات، الريبورتاجات، البرامج الحوارية والبرامج الأخرى التي لها ارتباط بقضايا المواطن وهمومه.

مما يفرض هذا الواقع من القائمين على المؤسسات الإعلامية الانتقال إلى وضع جديد يراعي فيه التناول الموضوعي للمادة الإعلامية وافساح مزيد من حرية الرأي والتعبير وتحسين ظروف الصحفيين والإعلاميين معيشيا وقانونيا مع تعزيز الاحتياجات التقنية والتكنولوجية والفنية والتأهيل المستمر للكادر الإعلامي في القطاعات الأخبارية والإبداعية، والأهم تغيير نظرة المسؤولين بالأجهزة الإعلامية تجاه دور الإعلام في المرحلة الراهنة والتحديات التي تواجه الإعلام الوطني في ظل الفضاء المفتوح والبث المباشر للفضائيات وبرامجها الوافدة مما يستدعي بالضرورة من الحكومة اليمنية إزالة الكثير من القيود والعراقيل التي تعيق حرية الإعلام والصحفيين عبر مراجعة موضوعية للسياسات الإعلامية القائمة وأعطاء المزيد من حرية الرأي والتعبير.

والمجتمع اليمني رغم ما يحيط به من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة إلا أن هناك تفاعلات كبيرة تجري على أرض الواقع ترتكز على قضايا ومتطلبات المجتمع وتطلعاته حيث :

- ما يزال الحوار مستمر بين الاوساط الإعلامية الرسمية ممثلة بوزارة الإعلام ونقابة الصحفيين للوصول إلى اتفاق لإقرار قانون جديد يضمن حقوق المجتمع في الحصول على المعلومات ويراعي حق الصحفيين للوصول إلى الحقائق والمعلومات دون ضغوط ويتسم بالمرونة وبالمزيد من الحريات الصحفية والإعلامية.
- تحديث المؤسسات الإعلامية واستكمال بناء قاعدتها الفنية والتقنية والتكنولوجية بهدف تحسين أدائها.
- التوسع في انشاء المحطات الإذاعية المحلية لتشمل معظم المحافظات الأكثر سكانا.
- التأهيل المستمر للكوادر الإعلامية وإلحاقهم بالدراسة الجامعية واشراكهم بالدورات التدريبية والتأهيلية الداخلية والخارجية – معاهد التدريب الإعلامي في كل من صنعاء وعدن والدول الشقيقة والصديقة التي ترتبط بالمؤسسات الإعلامية اليمنية بعلاقات تعاون إعلامي وفني.
- إدخال تكنولوجيا الطباعة الحديثة إلى مؤسسات الصحافة الكبرى.
- إقرار تشريع جديد لقانون الصحافة والمطبوعات والأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة يتجاوز الوضع القائم ويضمن حق الصحفي في ممارسة عمله في مناخات اوسع من الحرية في التعبير، والسماح

بإنشاء محطات وقنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة إلى جانب المؤسسات الإعلامية الحكومية لتوسيع دائرة التنافس والابداع الحر المعبر عن كل الاتجاهات والقوى والفئات المختلفة في المجتمع اليمني.

- اعتماد استشاريين وخبراء إعلام مخططين ومبرمجين ومنفذين.
- بناء قاعدة معلوماتية يمكن من خلالها التخطيط والتنفيذ لمشروعات إعلامية متطورة تحقق نتائج جيدة وتحدث تغيرًا حقيقيا في مهام وعمل نشاط مؤسسات الإعلام والتدريب والتأهيل والتعليم الإعلامي المتعدد في اليمن.
- التكامل بين مؤسسات التدريب والتعليم الإعلامي والمؤسسات الإعلامية الرسمية والأهلية لتحسين مستوى المادة الإعلامية المحلية للإيفاء بحاجات ومتطلبات الجمهور العملية الإعلامية.
- توسيع نطاق تبادل الخبرات الإعلامية بين الكوادر الإعلامية اليمنية والإعلاميين العرب والأجانب.
- رفع مهارات العاملين والفنيين الإعلاميين اليمنيين لاستيعاب التقنية الحديثة ونظم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
- الارتقاء بالمضامين الموضوعية للأشكال الإعلامية المتعددة وخاصة الموضوعات التي تستند إلى قضايا ومشكلات المجتمع اليمني.
- دعم مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في قضايا الإعلام في الداخل مع تقوية صلاتها بالجهات المقابلة في الخارج.
- رفع القدرات التأهيلية للإعلاميين في مجال تشغيل برامج الكمبيوتر ذات العلاقة بالعمل الإعلامي واستخدامات الإنترنت.

القنوات والفضائيات اليمنية والمادة البرامجية فيها :

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية ومؤسساتها الإعلامية الرسمية لأحداث تغييرات مستمرة في شكل ومضمون المادة الإعلامية لتواكب رغبات المواطنين، إلا أن إعلامنا اليمني الرسمي الإذاعي والتلفزيوني بشقيه الارضي والفضائي ما زال يعاني من القصور والضعف، نتج عنه نفور المشاهد عن مشاهدة الأجهزة الإعلامية المحلية والانتقال لمشاهدة الفضائيات العربية الخاصة تحديدًا والأجنبية. ووفقا لنتائج واستبيانات الرأي العام التي اجرتها المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون لعينات من المستمعين والمشاهدين في عدد من المحافظات اليمنية الرئيسة صنعاء، عدن، تعز، حضر موت، لمستوى اقبال مشاهدة القنوات والفضائيات اليمنية كانت نتائج تحليل الاستبيانات على الشكل التالي :

1- ابتعاد البرامج الإعلامية المسموعة والمرئية وموادها المتعددة عن حاجات ورغبات الجمهور.

2- غياب الإعلام التخصصي، واعتماد مبدأ العشوائية في التخطيط للمواد الإعلامية المختلفة.
3- ضعف الدراسات التحليلية حول نتائج بحوث المتلقي والأخذ بهذه النتائج.
4- الضعف في الإعداد والإخراج والتناول للمواد الإعلامية.
5- نقص في تناول برامج الرأي والرأي الآخر والتي تمثل الأولويات في رغبات المتلقيين.
6- غياب التجديد والإثراء للمضامين الإعلامية.

ولمواجهة التحديات التي تنتصب أمام الإعلام اليمني في ظل عولمة الإعلام عبر البث الوافد والمباشر وما سيترتب عنه من انعكاسات ثقافية خطيرة، فإن الأمر يتطلب المزيد من الجهد والعمل للارتقاء بالمادة الإعلامية البرامجية وخاصة التلفزيونية إلى حال أفضل، تكون بمقدورها مخاطبة جمهورها المحلي وجذب الانتباه إليها ومتابعتها، لذا ينبغي العمل على :

- التوسع في مساحة المادة الإعلامية التي تستهدف رفع الوعي السياسي والاقتصادي والثقافي.
- تعميق نشاط وفعالية القنوات والفضائيات الإعلامية المحلية في الوسط الاجتماعي والتركيز على القضايا الرئيسة والتقاطها، وجعل إعلامها الأخباري فضاءً مفتوحًا لتدفق المعلومات، ليحصل المتلقي اليمني على الحقائق والمعلومات ومتابعته للقضايا ومستجداتها التي تهمه.
- تحسين مستوى البرامج الثقافية والترفيهية إعدادًا وإخراجًا.
- تخصيص مساحات لتناول الظواهر والمشكلات المجتمعية المتعددة وإبراز المحاولات الإعلامية الجادة للإسهام في الحلول عبر جملة من قنوات الحقائق المرتبطة بتلك القضايا، بهدف إحداث متغير سلوكي ايجابي يسهم في التخلص التدريجي من الظواهر السلبية والمعالجات الواقعية والمنطقية للمشكلات المجتمعية.
- رفع مؤشرات حجم الإنتاج الدرامي والفني المحلي، وتعزيز روح الشراكة للإنتاج الدرامي المشترك مع مؤسسات وشركات الإنتاج الدرامي في البلدان العربية.

هوامش الفصل الثالث :

1- صادق سلمان حامد : الغزو الثقافي وأبعاده المجتمعية، مجلة دراسات عربية العددان (7، 8) مارس – يونيو 1988 م، ص 56 – 57.
2- غليون برهان : التنمية الثقافية العربية بين التبعية والإنغلاق، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد 92، القاهرة 1992 م، ص 14 – 15.
3- محمد علوان فهمي : الإعلام والقضايا الإسلامية، الإعلام والغزو القافي، مجلة الفن الإذاعي، العدد 122، اتحاد الإذاعة ولتلفزيون، 1989 م، ص 96.

4- عبد الله عبد الدائم : التخطيط الشامل للثقافة العربية، مبادئه وأهدافه ووسائله، في الخطة الشاملة للثقافة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار السلاسل، الكويت 1986 م، ص 58 – 59.

5- سهيل القش : مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي " في البدء كانت الممانعة " ، دار الحداثة، بيروت 1980 م، ص 23.

6- هربرت شيلر : الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة د. وجيه سمعان عبد السميع، الهيئة العامة للكتاب، سلسلة الألف، الكتاب الثاني، العدد 135، القاهرة 1993 م، ص 47

7- Tunstall, J. (1977) : The Media are American, (New York : Columbia University, Press) P 41 – 43.

8- Ibid : pp 58 – 59.

9- Ithiel De Sola pool (1979) : Direct Broadcast Satallities and Integrity of National Cultures, In Norded Streng, Kand Schiller, H. (Eds) op. Cit, pp. 120 – 130.

المصادر والمراجع :

1- اسامة الخولي : القرارات التكنولوجية وأثرها في وسائل الإعلام، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2000 م.

2- أنشراح الشال : الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية " دراسة الشبكات الكترونية " ، دار الفكر العربي، القاهرة 2002 م.

3- إياد شاكر البكري : حرب المحطات الفضائية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1999 م.

4- برهان غليون : التنمية الثقافية العربية بين التبعية والإنغلاق، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد 92، القاهرة 1992 م.

5- بيل غيتس : المعلوماتية ما بعد الانترنت، ترجمة عبد السلام رضوان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1998 م.

6- جان جبران كرم : الإعلام العربي إلى القرن الواحد والعشرين، دار الجيل، بيروت 1999 م.

7- جميس روزناو : ديناميكية العولمة، نحو صياغة عملية، ترجمة في قراءة إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية 1997 م.

8- جون ماكيتر : احتكار الإعلام وتدفق المعلومات، ترجمة : ميشيل طوبي، دار المسار للطباعة والنشر، القاهرة 2000 م.

9- حامد صادق سليمان : الغزو الثقافي وأبعاده المجتمعية، مجلة دراسات عربية، العددان (7، 8) القاهرة مارس / يونيو 1988 م.

10- حسن عماد مكاوي : تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1993 م.

11- حسين الشريف : العرب وثورة الإليكترونيات الدقيقة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 م.

12- خالد فؤاد، عياد بشارة : دور التكنولوجيا الجديدة في العلاقات العامة، كلية الإعلام (دراسة) القاهرة 1990 م.

13- ستيفن ايترلابير وآخرون : لعبة وسائط الإعلام، السياسة الأمريكية في عصر التلفزيون، ترجمة د. شحدة فارع، مراجعة : فاروق منصور، دار البشير للتوزيع والإعلام، عمان 1998 م.

14- سعد لبيب : عالمية الاتصالات والوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحث والدراسات العربية، القاهرة 1991 م.

15- السيد بخيت : الصحافة والانترنت، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2000 م.

16- السيد ياسين : العولمة ... والطريق الثالث، مركز ميريت للنشر والمعلومات، مكتبة الأسرة، القاهرة 1999 م.

17- الشادلي العياري : الوطن العربي وظاهرة العولمة : الوهم والحقيقة، المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان 1997 م.

18- صابر فلحوط : العولمة والتبادل الإعلامي الدولي، دار علاء الدين، دمشق 2000 م.

19- صالح خليل أبو أصبع : تحديات الإعلام العربي " دراسة في الإعلام " ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1999 م.

20- الطيب الجويلي : البث الإعلامي عن طريق الأقمار الصناعية، دار الميسرة للصحافة والنشر، 1991 م.

21- عبد الستار جواد : حول اتجاهات الإعلام الغربي، دار الحرية للطباعة، القاهرة 1994 م.

22- عبد السلام خليل : عصر الفضاء والإعلام المصري، مجلة الإذاعات العربية، العدد 4، تونس 1993 م.

23- عبد المجيد شكري : تكنولوجيا الاتصال، إنتاج البرامج في الإذاعة والتلفزيون، دار الفكر العربي، القاهرة 1996 م.

24- عصام موسى سليمان : الثقافة الإعلامية العربية، مشاكل ومقترحات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت 1984 م.

25- علاء عبد الرزاق السالمي : تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، كان 2000 م.

26- علي أحمد طمبوشة : دور وسائل الإعلام الجماهيري في تأسيس التبعية الثقافية، كلية الإعلام – جامعة عين شمس، القاهرة 1995 م.

27- عواطف عبد الرحمن : الإعلام المعاصر وقضايا العولمة، العربي للنشر والتوزيع، 1999 م.

28- عيسى العسافين : المعلومات وصناعة النشر، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2001 م.

29- غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الحكمة، بغداد 1993 م.

30- فاروق حسين : الانترنت، الشبكة الدولية للمعلومات، دار الراتب الجامعية، بيروت 1997 م

31- المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون : اللجنة العليا للتخطيط البرامجي – اتجاهات الدورة البرامجية سبتمبر – ديسمبر 2004 م، للقنوات الأولى والثانية والفضائية – صنعاء أكتوبر 2004 م.

32- المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون، تقييم آداء عام 2003 م، الفصل البرامجي الأول يناير – ابريل 2004 م، خطة عام2004م للقنوات الأرضية الأولى والثانية والفضائية، صنعاء 2004 م.

33- مجد الهاشمي : الإعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 2001 م.

34- محمد أديب، رياض غنيمي : شبكات المعلومات الحاضر والمستقبل، سلسلة دراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1997 م.

35- محمد الهاشمي : البث الفضائي للتلفزيون، هل تؤيدونه أم ترفضوه، الأردن، جريدة الشيمان، العدد 806، 2000 م.

36- محمد حمدان مصالحه : الاتصال السياسي، دار وائل للنشر، عمان 1996 م.

37- محمد حمدي : الإعلام والمعلومات " دراسة في التوثيق الإعلامي " ، سلسلة بحوث دراسات تلفزيونية، جهاز تليفزيون الخليج، الرياض 1995 م.

38- محمد سعد إبراهيم : الصحافة والانترنت، تكنولوجيا الاتصال الواقع والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس لكلية الإعلام، جامعة القاهرة 1999 م.

39- محمد سعد السيد أبو عامود : الوظائف السياسية لوسائل الإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي للدراسات الإعلامية، القاهرة 1988 م.

40- محمد سيد محمد : الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1994 م.

41- محمد عارف : الانترنت وعولمة الإعلام العربي، مجلس التعاون الخليجي، الكويت 2002 م.

42- محمد عبد الحميد : نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة 1997 م.

43- محمد عبد الرحمن الحضيف : كيف تؤثر وسائل الإعلام، مكتبة العبيكان، الرياض 1994 م.

44- محمد علي العويني : الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيقية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1996 م.

45- محمد علم الدين : تكنولوجيا الاتصال في التسعينات التطورات الراهنة والتأثيرات الاتصالية، القاهرة.

46- محمود علم الدين : تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1990 م.

47- مسعد ضاهر : الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية، مجلة شؤون عربية، عدد سبتمبر 1992 م.

48- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تونس 1985 م.

49- نسمة أحمد البطريق : التلفزيون والمجتمع والهوية الثقافية (دراسة نقدية) مكتبة الأسرة، القاهرة 1999 م.

50- هربرت شيلر : الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة د. وجيه سمعان عبد السميع، الهيئة العامة للكتاب، سلسلة الألف، الكتاب الثاني، العدد 135، القاهرة 1993 م.

51- يحيى بن الداء : اللغة والهوية وآفاق التنمية مجلة التسامح، فصلية، فكرية، تصدر عن وزارة الأوقاف، السنة الثانية، العدد 5، مسقط 2004 م.

دور الإعلام في التنشئة السياسية

الأستاذ .قندوز عبد القادر

أستاذ مساعد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة ورقلة